وسيرضى عنكم اليهود

باسل طلوزي

ليكن إليعازر أو كوهين أو شارون، لا تعنيني المسميات. كل ما أنشده الظفر بصديق يحمل الجواز الإسرائيلي الذي لم أكتشف مبلغ «قداسته» إلا أخيرًا، أعني عندما سمحت الإمارات لحامل هذا الجواز بدخول أراضيها بلا تأشيرة، في حين عليّ أنا العربي أن أظلّ مدى الدهر خجلًا بجوازي، متحرّجًا على أبواب المطارات، أتسلل كاللص إلى الطائرات، كمن يخوض مغامرته الأخيرة، وعليه أن يحجز تذكرة الإياب قبل الذهاب، لأنه على الأغلب سيعود على الطائرة نفسها؛ عندما توصد أبواب الاستقبال دونه، فيدخل من باب «الخروج» مباشرةً إلى الطائرة التي لم تطفئ محركاتها بعد. الآن تتعاكس المصائر، وتتشتّت الطرق، والآن يتعيّن عليّ أن أبحث عن صديق هو أزيد من صديق، يدعى كوهين أو شارون، لا فرق، فهو «العربي» الجديد المرحّب به في بلاد ظننّاها أقرب من حبل الوريد، فكانت حبلًا، فعلًا، لكن حول الوريد.
أريد من كوهين أن يتعطّف بمنحي جنسية «بلاده» لأدخل إلى «بلادي»، أن يمنحني قلنسوته ليعرفني موظف الجوازات، بعد أن جهلني بالكوفية والعقال، وأن يهبني جواز سفر بالعبرية، كي يستطيعوا قراءتي بـ«العربية».
سأقول له: خبئني في حقيبةٍ غير قابلة للتفتيش، أنا الذي لم يبقوا عليّ جلدًا أو عظمًا من شدّة التفتيش، وعندما أعجزتهم الحيل عن العثور على دليل إدانة واحدٍ ضدّي، اتهموني بأني غير قابل للذوبان في منظومة «العهد الجديد» الذي يحتاج كائناتٍ مهيأة للتفريط حتى حرف الياء الأخير من الأحرف «الهجائية». سأقول لكوهين أو شارون، سيّان، كنتم على «حقّ» وكنا على «باطل»، فأنتم المحتلّ الوحيد في العالم الذي يرحّب به ضحاياه، ويعتبرون احتلاله «شرفًا» يوجب الاحتفاء والاحتفال، وتفتح من أجله العواصم، لا ليزورها بل ليحتلها بالصفقات والأحلاف والمعابد، وأنتم المحتل الذي ينبغي الاعتذار منه عن دم الضحايا الذي لوّث ثيابه، وعن الشعب الذي لم يُلق البندقية بعد في فلسطين، وأنتم المحتلّ الوحيد الذي «احتلّ فأمن فنام»، بفضل عربٍ يُسدلون عليه الغطاء، ويصفحون عن جرائمه ما تقدم منها وما تأخر.
سأقول لهم إن رضاكم هو وساطتنا الوحيدة بعد اليوم لنيل رضا أشقائنا في دبي وأبو ظبي، بعد أن نسخنا آياتنا، «ليرضى عنا اليهود»، فأنتم واسطة العقد، والطفل المدلّل الذي لا يجرؤ غيره على حمل طلبات أشقائه إلى أبيه وأمه، ونعدكم أن لا نخدش مشاعركم أو مشاعر أشقائنا «الكبار» بمطالب من قبيل: «كفّوا عدوانكم عن غزّة»، أو «كفى تلويث أرضنا بالمستوطنات»، ولن نبالغ بمطالب على غرار الإبقاء على القدس عاصمة لفلسطين، أو السماح للاجئين بالعودة إلى أراضيهم، فتلك أماني خطفتها من بين أيدينا المعجزات والمستحيلات، بفضل «أشقائنا» الذين راحوا اليوم ينقّبون التاريخ ليبرهنوا على أحقية اليهود باستعادة «وطنهم» و«هيكلهم»، ودولتهم التي أخذوا على عاتقهم مدّها من «النيل إلى الفرات» مجانًا.
أعلم أن طلب «الجنسية» الإسرائيلية في المرحلة الراهنة أعصى من أن يتحقق لعربيٍّ مثلي، ولذا ربما أتنازل قليلًا عن سقف أحلامي بزيارة أشقائي في دبي وأبو ظبي، أو حتى بالحصول على «التأشيرة الذهبية» التي تؤهل حاملها دخول الفردوس «المفقود» بالنسبة لي، و«الموجود» بالنسبة لأمثالكم من رهط بن غوريون وغولدا مائير، مرورًا بشامير وبيغن الذين أتخيّل أن يعاد دفنهم قريبًا في أبو ظبي، تكريماً لـ«إنجازاتهم» باستعادة «وطنهم».
سأتنازل، مضطرًا، لأطلب منكم، ربما، أن تحملوا معكم بعض الأمانات التي أودّ إيصالها إلى أصدقاء هناك. سأدسّ في أمتعتكم، غير القابلة للتفتيش، ضمّة ملوخية ناشفة، لمعتقلي رأي يقبعون في السجون المعتمة هناك، ونصف كيلو جبنة مغلية لصديقي تيسير النجار الذي زعم قبل أن يموت إنه لم يُفرج عنه بعد، فما زال سجيناً في سجن الوثبة الذي التهم أثمن سني حياته، وعاد إلينا محتضرًا.
مصمّم، أيضًا، أن تحملوا رسالة إلى الحكام هناك، مفادها: نحن الذين نرفض أن ندخل أرضًا ملوثةً بأقدام العدوّ حتى لو منحتمونا التأشيرة «الماسيّة».

بلبلة الانتخابات في بلاد بابل

محمود الريماوي

حظيت الانتخابات البرلمانية العراقية التي انتظمت أخيرا باهتمام واسع، وذلك لما للانتخابات من انعكاس مباشر على المعادلات السياسية وموازين القوى الداخلية، وتحديد وجهة العراق في المرحلة المقبلة، مرحلة اكتمال الانسحاب الأميركي من العمليات القتالية، ومحاولات هذا البلد النأي بـ«نفسه» عن التجاذبات العنيفة التي تحكم مسار الإقليم، وعن تصفية الحسابات بين إيران وأميركا على أراضيه ومراكزحدوده.
وقد تبدّى بعض هذا الاهتمام بمتابعة نحو مائة مراقب أوروبي و60 دبلوماسياً أوروبياً لهذه الانتخابات، وتنويههم الإيجابي بمجرى العملية الانتخابية، إلا أن المفارقات التي حفّت بهذه المناسبة سرعان ما برزت مع انخفاض نسبة الاقتراع إلى 41%، وهي من أقل النسب التي شهدتها الانتخابات العراقية منذ العام 2003. والراجح أن نسبة التصويت الضعيفة لم تتم استجابة لدعوات المقاطعة إلا بصورة جزئية، فالجمهور العراقي العريض أبدى يأسه وازوراره عن المشاركة، نتيجة إدراكه الحسّي أعطاب الحياة السياسية، وفي مقدّمها استشراء الفساد بصورة مهولة، ثم اضطراب حبل الأمن مع وجود نحو 67 مليشيا مسلحة، أغلبها تتبع لإيران. وهنا المفارقة الثانية في أن هذه الأذرع المسلحة قد خاضت الانتخابات ترشيحا واقتراعا، على الرغم من أن القانون يحظر مشاركتها! وعليه، لم يكن مستغربا أن ترفض هذه المليشيات نتائج الانتخابات التي لم تتفق مع طموحاتها، وأن تلوّح بالعنف ضد نتائجها، فوجود هذه المليشيات يقوم أساساً على تغييب القانون ومخالفته، والاحتكام إلى ترهيب السلاح الذي تحوزه، وتنازع القوات المسلحة والقوى الأمنية في حق حيازته. ومعلوم أن الاتهامات وجّهت إلى هذه الأذرع باستهداف المحتجين الذين سقط منهم ستمائة ضحية وإصابة بضعة آلاف على مدى الأعوام الثلاثة الماضية، من دون أن تمتد يد العدالة لمعاقبة الجناة.
وعلى الرغم من الملابسات التي أحاطت بالعملية الانتخابية وموقعها في العملية السياسية، إلا أن القوى الشابة، قوى المحتجّين الذين يوصفون بالتشرينيين، شاركت في الانتخابات، وذلك نتيجة الشعور بانسداد الآفاق والحاجة إلى اختراق ما، بل إنها نجحت في تبكير موعد الانتخابات، وقد حققت بالفعل بعض النتائج في عداد المستقلين الفائزين (15 مقعدا في حصيلة أولية)، بينما قاطعتها قوى أخرى، أبرزها الحزب الشيوعي، أقدم الأحزاب العراقية. وبينما يكتفي خاسرون في الانتخابات بتقديم طعون، في شتى الدول، فقد انبرى الخاسرون من المليشيات إلى القيام باستعراضات مسلحة، وتوجيه حملة تخويف إلى مفوضية الانتخابات.
وعلى الرغم من أن المليشيات التي تنضوي أساسا في تكتل الفتح قد أضافت بضعة مقاعد إلى صفوف الفائزين مع استكمال عمليات الفرز، إلا أن أجواء التوتر لم تهدأ. وقد انضمت قوى أخرى إلى الساخطين، مثل ائتلاف «الوطنية» بقيادة إياد علاوي، الذي حظي بمقعد واحد في هذه الانتخابات، مقابل 19 مقعدا في المجلس النيابي المنصرف، وكذلك تكتل رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي «النصر»، مع تيار عمّار الحكيم «الحكمة»، وكان لافتا قول أحد قادة الأخير إن تياره نادمٌ على التحالف مع تيار العبادي.
وفي الحصيلة، عكست هذه الانتخابات حال الانقسام والبلبلة التي يعيشها الشارع العراقي منذ أمد طويل. وليس سرّا أن الآمال والأشواق التي أطلقتها حركة الاحتجاجات الشبابية قد أوقدت جذوة الأمل في النفوس، وخصوصا لدى الأجيال الجديدة، وبالذات لقطاع النساء اللواتي شاركت بكثافة في الاحتجاجات، وهو ما يفسّر إقبال زهاء 900 مترشّحة على خوض الانتخابات، وقد فازت منهن 97 مترشّحة، ونحو الربع منهن على نظام الكوتا. وفي الوقت ذاته، لم تنخفض وتيرة اليأس لدى قطاعات وشرائح أخرى، بل ارتفعت، وهو ما تدلّ عليه نسبة المشاركة المتدنية ودعوات المقاطعة. فيما أظهرت هذه المناسبة الواقع الطائفي وكرّسته، فقد صعدت قوى سنّية، عبر قائمتي «تقدّم» برئاسة محمد الحلبوسي و«عزم» برئاسة خميس الخنجر. فيما حافظت القوى الشيعية على أرجحيتها، مع فرق أن تكتّل مقتدى الصدر قد حقق، هذه المرّة، تقدّما إضافيا، باحتلاله المركز الأول بـ73 مقعدا على حساب القوى الأخرى. ويوصف الصدر بالمعتدل والمنفتح وطنيا، وذلك جنبا إلى جنب مع تقلباته السياسية شبه الدائمة، وكذلك تقلّبه بين خوض المعترك السياسي والزهد فيه، غير أنه يبقى، في النهاية، خارج النواة الأيديولوجية الصلبة التي تدين بالولاء لإيران، وهو ما جذب إليه كتلةً عريضةً من الناخبين من داخل طائفته ومن خارجها. وعلى الرغم من النتيجة الباهرة التي حقّقها، فإن في وسع المرء المجازفة بتوقع أن الطريق لن يكون مفتوحا أمامه وأمام تياره لتشكيل حكومة جديدة تخلف حكومة مصطفى الكاظمي الذي لم يترشّح للانتخابات، فالدستور لا يحسم في أمر المؤهل لتشكيل حكومة. وسوف تنشط جهود متضافرة من المتضرّرين لقطع الطريق أمام التيار الصدري لتشكيل حكومة، ومحاولة تكرار سابقة قطع الطريق على فوز إياد علاوي بانتخابات 2010، إذ رفض منافسه آنذاك، نوري المالكي، نتائج الانتخابات، ورفض تسمية علاوي رئيسا للحكومة، وطالب بإعادة الفرز اليدوي، وكان أن أعيد الفرز وتم التثبت من فوز علاوي. وعلى الرغم من ذلك، لم يتوقف السعي المستميت للمالكي للقفز إلى رئاسة الحكومة، وقد كان له ما أراد عبر «صفقةٍ»، منح علاوي بموجبها منصبا في هيئةٍ مستحدثة باسم «مجلس السياسات»، وهو مجلس لم ير النور.
وعلى الرغم من أن المالكي حلّ، هذه المرّة، في المركز الثالث بـ37 مقعدا، إلا أن من المتوقع أن يسعى إلى العودة إلى رئاسة الحكومة، مستغلاً المزاج السياسي المتقلب لمقتدى الصدر، وميله إلى الاندراج في صفوف المعارضة، لا في أوساط الحكم، وعدم إمكانية إسناد رئاسة الحكومة إلى شخصية سنية (الحلبوسي صاحب المركز الثاني)، وإذا لم يتيسّر ذلك، فسوف يسعى المالكي إلى الاستحواذ على حقائب سيادية، مثل الداخلية والدفاع والخارجية وغيرها، ومن المتوقع أن يتعرّض الصدر لضغوط شرسة، تبدّت بعض مظاهرها مُبكرا في التهديد بإحراق مقرّاته احتجاجاً على النتائج، وعقابا على فوز تياره في هذه الانتخابات.
وفي جميع الأحوال، سوف يكون مخاض تشكيل الحكومة طويلا وولادتها عسيرة، وقد تشهد البلاد خروقا أمنية، وذلك ضمن سياسة الترهيب والابتزاز التي دأبت قوى الأمر الواقع على اتّباعها لفرض أجندتها على عموم العراقيين بكل السبل، وخصوصا غير المشروعة منها.

بينما يكتفي خاسرون في الانتخابات بتقديم طعون، في شتى الدول، فقد انبرى الخاسرون من المليشيات إلى استعراضات مسلحة

(كاتب من الأردن)

كاريكاتير **أماني العلي**

لبنان... معادلة جديدة وانتصار بالنقاط

وائل نجم

كاد لبنان أن ينزلق إلى أتون الحرب الأهلية، ومن المنطقة ذاتها التي انزلق إليها في العام 1975، من منطقة عين الرمانة شرق بيروت على الخلفية ذاتها. ولكن هذه المرّة مع جهة مختلفة، هي مكوّن أساسي من مكوّنات لبنان، هذه المرّة بين قوى حزبية لبنانية تمثّل مكوّنات طائفية. ما حصل ظهر يوم الخميس (14 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري)، في منطقة الطيونة عند النقطة الفاصلة بين منطقتي عين الرمانة ذات الأغلبية المسيحية والشيّاح ذات الأغلبية الشيعية من تبادل لإطلاق النار وعمليات قنص أدّت إلى سقوط قتلى وجرحى، صورة من صور الحرب التي كادت أن تنتج خطوط تماسّ بين المنطقتين من جديد، وتعيد لبنان إلى أجواء الحرب الأهلية المشؤومة، ولكن بقدرة قادر تخطّى لبنان هذا القطوع حالياً، من دون أن يعني ذلك انتهاء الأزمة أو الخروج من المجهول.
وبغض النظر عن الأسباب التي قادت إلى هذه الحادثة، وبغض النظر عن الروايات التي ساقها كل طرفٍ وفريقٍ لتبرير فعله أو ردّة فعله، فقد سقط عدد من الضحايا، وجرى ترويع الناس، وتمّ تسجيل خسائر مادية كثيرة في السيارات والمحلات التجارية والمنازل، ولكن الأهم من ذلك كله جرى تثبيت معادلة أو معادلات جديدة لم تكن حاضرة حتى الأمس القريب. المعادلة الأولى أنّ الجميع لا يريد أن يذهب إلى المكان الذي يشعل فيه الحرب الأهلية أو الفوضى العامة والعارمة، والدليل أنّه على الرغم من حجم الضحايا الكبير (سبعة قتلى)، آثر الفرقاء تفويض الجيش والقوى الأمنية والعسكرية متابعة الموضوع، وعملوا على عدم تطوّر الوضع وانفلاته ولململة الجراح والانتظار. مرحلياً، هذا يعني أن الجميع ما زال يؤمن بلبنان كياناً لجميع أبنائه، ولا نيّة حالية لأيٍّ من الأطراف الذهاب نحو مشروع تقسيمي أو انعزالي أو انفصالي، بحيث يكون لكل مكوّن من اللبنانيين لبنانه الخاص. هذه نقطة مهمّة وإيجابية، كشفتها الحادثة على مرارتها وضخامة الخسارة التي وقعت.
غير أنّ فكرة الإيمان بلبنان الجامع لكل أبنائه تنقصها فكرة الإيمان بالدولة أيضاً. بمعنى آخر، أن تكون الدولة، عبر مؤسساتها الرسمية، المرجع الذي يحتكم إليه كلّ اللبنانيين على قاعدة المساواة بالحقوق والواجبات. بمعنى آخر، أن لا يكون هناك من يخضع لمنطق الدولة ومؤسساتها، ومن هو خارج منطق الدولة ومؤسساتها. لم تتحوّل هذه الفكرة بعد إلى قناعة راسخة في عقول اللبنانيين أو بعضهم ممن يعتبر أو ينظر إلى المسألة من زاوية أنّ الدولة يجب أن تكون في خدمته، ولو على حساب شركائه بالوطن. ولعلّ في لجوء الأطراف التي انخرطت في صدام الخميس المسلح إلى الجيش ليكون الفاصل والحكم بين المتقاتلين ما يمكن أن يشكّل مدخلاً يعزّز، يوماً بعد يوم، فكرة الدولة ومؤسساتها الجامعة.
المعادلة الأبرز التي ظهرت في صدام يوم الخميس المسلح هي في مسألة الاحتكام إلى السلاح وكسر حصريته، أو بالأحرى عدم القبول بحصرية السلاح بيد الدولة. بمعنى آخر، وبغض النظر عن الذي استخدم السلاح في محيط منطقة الطيونة، واعتمد عملية القنص، واستهداف بعض المتظاهرين بعد أن عمدوا إلى تكسير المحلات والسيارات والدخول إلى الأحياء الداخلية لمنطقة عين الرمانة، بغض النظر عن هذا الفاعل، حزبياً كان أو منظمّاً أو غير ذلك، إلاّ أنّه كرّس معادلة جديدة مفادها بأن لا سلاح بيد فئة من اللبنانيين على حساب فئة أخرى تستقوي به في أي لحظة، أو على أقل تقدير تستفيد من طيفه الذي يملأ أجواء لبنان. اليوم هناك معادلة جديدة مفادها بأنّ السلاح يكون بيد الأجهزة العسكرية والأمنية الرسمية فقط أو يكون بيد الجميع، وهو ما أشار إليه ضمناً رئيس حزب القوات اللبنانية، سمير جعجع، ورئيس حزب الكتائب، سامي الجميّل، عندما قالا، كلّ على حدة، الشارع سيقابله شارع بعد اليوم.
هل يؤسس ما حصل والمعادلات الجديدة إلى سلام وحلّ حقيقي في لبنان، تكون فيه الدولة المرجع الصالح للجميع؟ أم ترى هي هدنة واستراحة هشّة، يمكن أن تعود الأمور بعدها إلى الخروج عن نطاق السيطرة؟ أم تشكّل محطةً على طريق رسم خريطة المنطقة، ومنها لبنان؟ أسئلة كثيرة لا تجد إجاباتها بعد، لكن الثابت أنّ لبنان ما زال متأثراً بأحداث المنطقة، وأنّ المعركة الجارية فيها لم تحسم بعد، وإنْ يُسجل كل فريق على الفريق الآخر انتصارات جزئية بالنقاط.

(كاتب لبناني)

التحامل على المسلمين لرئاسيات فرنسا

عمر المرابط

يشكّل المسلمون حوالى عشر المجتمع الفرنسي، بعدد يناهز الستة ملايين نسمة، وهو عدد تقريبي، نظراً إلى أن القانون الفرنسي يمنع الإحصاء على أساس العرق والدين، لكنه لا يمنع مهاجمة المسلمين وازدراء دينهم واعتبارهم دخلاء على المجتمع الفرنسي، فهم لا يقبلون الذوبان في الثقافة المسيحية اليهودية للبلد، ودينهم هو العائق الأساس، ووجودهم غزو إسلامي بطيء لفرنسا سيجعل البلد مسلماً في أفق قرن، تبعاً لنظرية الاستبدال الكبير الذي أصبح أكبر مروّجيها إعلامياً الكاتب الفرنسي، ذو الأصول اليهودية، إيريك زمور، أقرب ما يكون من إعلان ترشّحه للانتخابات الرئاسية الفرنسية.
بقيت حوالي ستة أشهر على أهم الاستحقاقات الانتخابية في فرنسا، التي تسمح كل خمس سنوات باختيار الرئيس الفرنسي ذي الصلاحيات الواسعة، وتجديد الجمعية الوطنية الفرنسية، أي الغرفة السفلى للبرلمان الفرنسي. وفي هذا الصدد، يلاحظ المتابعون أن الرأي العام في هذا البلد يتوجّه توجّهاً متزايداً نحو أطروحات اليمين المتطرّف الفرنسي، فقد أكّدت نتائج الانتخابات في عام 2016، كما استطلاعات الرأي، أن فرنسا لم تكن، منذ أكثر من خمسين سنة، يمينيةً بهذا الشكل، ما يجعل حظوظ اليسار للفوز في الانتخابات المقبلة شبه معدومة، ومن ثمّة، سيكون انحصار التنافس، إذا لم تحصل أية مفاجأة، بين الرئيس ماكرون ومرشّحي اليمين واليمين المتطرّف.
هذا ما يعتقده أغلبية المتنافسين، وهذا ما يروّجه الإعلام الفرنسي، وهذا ما يؤكده كبار المحللين السياسيين. وإذا علمنا أن الرهان يكون أولاً للعبور إلى الدور الثاني بطل العجب، خصوصاً وأن تاريخ الرئاسيات في فرنسا مُحمّل بالمفاجآت، سيما في الدور الأول، حيث تكون النتائج متقاربة جداً. ومن الأمثلة، في سنة 1995، بينما كان الجميع يعتقد أن الرئاسة ستكون من حظ الوزير الأول آنذاك، إدوارد بالادور، خصوصاً بعد 14 سنة من الحكم الاشتراكي في عهد الرئيس ميتران، لم يستطع العبور إلى الدور الثاني، ومر غريمه جاك شيراك ليظفر بالرئاسة مقابل المرشّح الاشتراكي، ليونيل جوسبان. وفي سنة 2002 بينما كان الجميع يعتقد أن الأخير سيفوز بالرئاسة، إذا به يتعثر في الدور الأول، وهذا ما حصل تقريباً سنة 2007 مع مرشّح الوسط الذي أخرج من الدور الأول، وفاز نيكولا ساركوزي ضد مرشحة اليسار. وفي 2012 خسر الرئيس ساركوزي، على الرغم من الوجاهة والأموال الطائلة التي صرفت، وأدّت إلى الحكم عليه بالسجن، ونجح فرانسوا هولاند الذي لم يترشح سنة 2017 للتدنّي المفرط في شعبيته، وعاد ساركوزي، لكنه فشل في الانتخابات التمهيدية لليمين، ثم أقصي الوزير الأول السابق، فرانسوا فيون، في الدور الأول، ليفتح الباب على مصراعيه لإيمانويل ماكرون للفوز ضد اليمين المتطرّف. هي حساباتٌ سياسوية تتحكّم في المشهد السياسي الفرنسي منذ عدة سنوات. هاجس الإقصاء يراود كل مرشّح، وبالتالي يدفعه إلى مغازلة ناخبين عن يمينه ويساره، واستمالة جزء من الناخبين الخارجين عن دائرة مناصريه التقليديين. وبما أن اليسار تلاشى، ونظراً إلى تضخم كتلة اليمين المتطرّف فإن كل المرشّحين من الوسط واليمين يحاولون استمالة جزء منه.
لكن هذا لا يفسر كل شيء، لأن بين كل الكتل السياسية يوجد قاسم مشترك يجمع بين عديدين منهم، التشبث بالعلمانية المتطرّفة لفرنسا، العلمانية التي يزعجها كل مظهر من مظاهر التدين الإسلامي، وصل إلى حد مطالبة أحد المرشحين من حزب الجمهوريين بالتفريق بين ما سمّاه الفرنسيين حقاً قلباً وقالباً والفرنسيين الذين اكتسبوا الجنسية الفرنسية، بفضل سعة كرم القانون الفرنسي، والذي وعد بتغييره فور وصوله إلى الرئاسة. وهذا لا يعني فقط أن الفرنسيين المسلمين مواطنون من الدرجة الثانية، بل حدّة التحامل والهجوم عليهم تدل على هوانهم وتدنّي قيمتهم، واعتبارهم لدى الطبقة السياسية الفرنسية، التي تريد مسلمين من دون إسلام، على حد قول المفكر الفرنسي المختص، فرانسوا بورغا.
بدأت فعلاً حملة الانتخابات الرئاسية في فرنسا، وتزامنها مع محاكمة مرتبي الهجمات الإرهابية التي ضربت باريس في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 يزيد من تسمّم الأجواء المعادية للمسلمين، وينفث الكراهية علناً على وسائل الإعلام. ومن ثمّة أصبح التحامل صراحة على الإسلام، وضمنياً على المسلمين، تجارة رابحة، تصعد أسهم السياسيين الفرنسيين بقدر تهجّمهم على الإسلام والمسلمين في خلط متعمّد وتعميم مقصود. وبعد المطالبة بالإدماج، ثم الاستيعاب، أصبحنا نسمع مطالب بالذوبان في المجتمع الفرنسي، مطالب تريد من المسلمين الانسلاخ عن هويتهم الدينية والثقافية التي لا تنسجم مع مبادئ الجمهورية الفرنسية، حسب زعمهم، حتى الأسماء يجب تغييرها. وهذا ما حدا بعديدين منهم إلى القيام بدور يمكن وصفه بدور «الحركيين الجدد»، متناسين ما أصاب الحركيين الجزائريين الذين استُقبل أخيراً أحفادهم في الإليزيه، طلباً للصفح، وقد مات أغلبهم. أما أغلب مسلمي فرنسا فهم يعيشون زمن التيه، لا يدرون ماذا يفعلون، وكأنهم يساقون إلى الموت وهم ينظرون.

تاريخ الرئاسيات في فرنسا مُحمّل بالمفاجآت، سيما في الدور الأول

(كاتب مغربي في باريس)

وقائع أفغانية

معن البياري

قال القائم بأعمال وزير الخارجية في حكومة طالبان في أفغانستان، أمير خان متقي، إن الحركة قادرة على القضاء على التهديد الذي يمثله تنظيم الدولة الإسلامية في بلاده، غير أن البادي أن هذا ليس مؤكّداً، وأنه كلام في الوسع إدراجه في الدعائية التي تحتاجها «طالبان» حالياً، وستبقى تحتاجها، بدليل أن في مقدور مجرمين انتحاريين في تنظيم الدولة الإسلامية (ولاية خراسان أو غيرها) أن يفجّرا في مسجدٍ للأفغان الشيعة في أثناء صلاة الجمعة أمس في قندهار (جنوب)، فيقتل نحو 40، ويُصاب عشرات الجرحى. وذلك بعد أن أمكن للتنظيم ارتكاب تفجير في مسجد آخر، للشيعة أيضاً، في أثناء صلاة الجمعة الأسبوع الماضي في قندز (شمال شرق)، قضى فيه نحو مائة مصلّ. بل يستطيع التنظيم الإرهابي أن يزهو بجريمته هذه، فيعلن، بلغةٍ شديدة الشناعة والطائفية السوداء، أن انتحارياً منه فجّر سترته الناسفة «وسط جموع الروافض داخل المعبد». وأياماً بعد الانسحاب الأميركي المعلوم، في أغسطس/ آب الماضي، قتل 13 عسكرياً أميركياً و85 شخصاً أفغانياً (150 جريحاً) في هجوم انتحاري قرب مطار كابول، اقترفه التنظيم نفسه... ولا تفيد هذه الوقائع الدامية (وأخرى محتملة) بغير تحدّ أمني عظيم الشأن والأكلاف، يمثله «الدولة الإسلامية»، سيما وأن مساجد الشيعة من أهدافه المفضلة، والميسورة فيما يبدو، في أطراف شاسعة في البلاد. أما حديث مسؤول الأمن في قندز، دوست محمد، أن من يرتكبون هذه الأفعال الشنيعة إنما يريدون زرع الفتنة بين السنة والشيعة، فلا يحفل به أحد.
ليس وارداً أن ينهض «تحالف دولي»، بقيادة الولايات المتحدة، للقضاء على «داعش» في أفغانستان، يشابه الذي قام من أجل القضاء عليه في سورية والعراق، فالمسألة الأمنية في هذا البلد موكولة، بحكم الواقع وتفاصيل الراهن، لسلطة حركة طالبان التي انقادت لها البلاد التي انصرف عنها الأميركان وغيرهم. ولكن أمير خان متقي يقول إن إضعاف الحكومة الأفغانية (المؤقتة؟) ليس في مصلحة أحد، ويمكن أن يؤثر مباشرة على العالم في مجال الأمن، ما يعني أن قسطاً من المسؤولية المشتركة ربما يفرض نفسه على ما يسمّونه المجتمع الدولي، وفي مقدّمته الولايات المتحدة، من أجل حماية الأفغان من توحّش تنظيم الدولة الإسلامية، بنسخته الممثلة في ولاية خراسان أو غيرها. على أن أمراً كهذا ليس من الموثوق أن يجري، فضلاً عن أن حركة طالبان لا تطلبه ولا تفترضه، وإنما تلحّ على عدم نسيان أفغانستان، وعلى الاعتراف بحكومتها، وعلى مساعدات ضرورية وعاجلة، وعلى اتصالات مباشرة ومتواصلة معها، والأمر الأخير جار، بل من غير الممكن تفاديه، فالمحادثات أخيراً بين مسؤولين أميركيين وآخرين من الحركة «سارت على ما يرام»، بحسب الحركة نفسها، وكانت «صريحة واحترافية» بحسب الخارجية الأميركية، كما أن مخرجاتها جاءت إيجابية، وبناءة، بحسب المصادر القطرية والأميركية. والظاهر أن هذا كله ليس كلاماً إنشائياً، بدليل أن واشنطن وافقت على تقديم مساعدات إنسانية لأفغانستان، وأن الجانبين «اتفقا على أهمية استمرار التواصل». وإذا ما عطفنا ذلك كله على اجتماعات أخرى استضافتها الدوحة أيضاً مع الاتحاد الأوروبي والنتائج المشابهة يصير في الوسع أن يخمّن واحدنا أن مسألة الاعتراف بحركة طالبان مؤسسة حاكمة في أفغانستان مسألة وقت، مع عدم إغفال أن رصد الجاري في هذا البلد على صعيد تحول مطلوب في ممارسات طالبان ومنظورها بشأن الأقليات وحقوق المرأة بل وحقوق الإنسان عموماً ويمكن هنا تخمين أن مصالح شركات استثمار وإعمار وتنقيب عن معادن مهمة في هذا البلد ستكون في حسابات موضوعة على أكثر من طاولة قريباً.
ثمة سيولة ظاهرة في الحوادث والوقائع الجارية في البلد المثقل بأعباء التاريخ وأنواء الجغرافيا في الجوار والإقليم وإلى أن تتبيّن المسارات اللاحقة التي قد يمضي إليها ثمة ما يخيف وما يقلق كثيراً إذا ما مضى تنظيم الدولة الإسلامية في استهدافه الشيعة وغيرهم.

هل يقف اللبنانيون خلف قاضيهم طارق بيطار؟

سامية عيسى

أعادت اشتباكات بيروت في 14 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري أشباح الحرب الأهلية اللبنانية التي اندلعت شرارتها العام 1975، واستمرت 15 عاما إلى الواجهة، سيما بمفرداتها المكانية التي تمحورت في خط تماسّ عين الرمانة/ الشياح ومحور مستديرة الطيونة. وعبر التلويح بالحرب الأهلية، افتعلت تلك الاشتباكات بوصفها بروفا لما يمكن أن يحدُث لو استمر القاضي طارق بيطار يترأس التحقيقات في حدث الانفجار في مرفأ بيروت. وهو سلوك اتبعته المنظومة الحاكمة، سعيا إلى عرقلة التحقيقات في الانفجار. وإن تلازم التلويح بعودة هذه الحرب بداية، أكثر من مرّة، مع الانهيار المالي والاقتصادي، للهروب إلى الأمام وتغطية محاسبة المنظومة السياسية الحاكمة، فقد أخذ حيز التنفيذ، هذه المرّة، على خلفية إزاحة القاضي بيطار عن مهمته في ملف تحقيقات انفجار المرفأ الذي حدث في 4 أغسطس/ آب 2020، وراح ضحيته أكثر من مائتي قتيل ومئات الجرحى، وتدمير مئات المباني والمحال التجارية والشركات والممتلكات العامة والخاصة، وتصدع آلاف المنازل في عموم العاصمة بيروت، في ما اعتبر من أضخم الانفجارات عبر التاريخ.
يبدو أن القاضي بيطار يمسك على أهل السلطة أدلة دامغة دفعته إلى إصدار مذكرات توقيف واستجواب وملاحقات قضائية عديدة، منحته جرأة وشجاعة لم يعهدها اللبنانيون من قبل، فبعد استبعاد القاضي السابق، فادي صوّان، وتعيين القاضي طارق بيطار خلفا له، طالبت مجدّدا رموز المنظومة ذاتها التي استبعدت صوّان باستبعاد القاضي بيطار عن ملف تحقيقات المرفأ، ليس لشيء إلا لأنه، هو الآخر، تجرّأ على اتخاذ خطواتٍ عمليةٍ بملاحقة المسؤولين المتهمين عن الجريمة المروّعة، مهما علا شأنهم، والبدء بملاحقة هؤلاء واحدا تلو الآخر لاستجوابهم. ويبدو أن هناك مسؤولين سيجيء إليهم دور الملاحقة أيضا على خلفية قانونية محضة، فمن طبيعة القاضي أن يقوم بعمله. ومن شأن الدول أن ترتكز على حكم القانون. وأن يكون الجميع تحت سقف القانون، وإلا لن يكون هنالك دولة أو عدالة تُسائل وتحاسب. ومن طبيعة المجرمين أن يهربوا أو يتهرّبوا من المساءلة والمحاسبة. لكن حين يكون المجرم من فئة حاميها حراميها، ويجلس في سدة السلطة أو كان يجلس فيها، يصبح تهرّبه من المساءلة، وهذا أبسط الإيمان، الذروة في الوقاحة والفجور. وتهرّب رموز المنظومة السياسية من المساءلة بحد ذاته جريمة يعاقب عليها القانون في أي بلد.
ويبدو أن المساءلة بشأن تخزين نترات الأمونيوم في المرفأ، وأدّى إلى الانفجار، عدة سنوات، لا بد أن تطاول جميع الذين مرّوا على السلطة في تلك الفترة من تخزينها، أيا كان مركزهم. وتاليا مسؤوليتهم عن الانفجار، إن تواطؤا أو إهمالا، أو عن تصميم. ولعل السلوك الإجرامي للمنظومة الحاكمة لا يفاجئ أحدا في لبنان والعالم، فهي باتت النموذج الأكثر فجاجة للفساد في العالم، ليس في حجم النهب الممنهج الذي مارسته عقودا فحسب، بل أيضا في الفسادين، الإداري والأخلاقي الفاقع، لممارساتها في إدارة البلد. رئيس تلو آخر وحكومة تلو أخرى، وبرلمان يتبعه برلمان، وانهيار معلن يجري ببطء ثم يتسارع ويتسارع في السنوات الأخيرة، وإذ باللبنانيين في وسط كارثة مالية واقتصادية تراكمت، رغم الأنوف التي زكمها الفساد، وجرّدتهم من ودائعهم، وأفرغت خزينة لبنان من أي مالٍ يمكن له أن يقدّم الخدمات للبنانيين التي يدفعون ضرائبها وفوقها الرشاوى التي يجب دفعها، كي يتمكّنوا من إنجاز معاملاتهم بسهولة ويسر.
التهديدات التي طاولت القاضي فادي صوّان هي ذاتها التي تطاول القاضي طارق البيطار، تحت ذرائع التسييس وافتعال الفتنة. وعلى ألسنة رموز المنظومة السياسية ذاتها التي طردت صوان، وجاءت بالبيطار مهلّلة مرحبة، ظنا منها ربما أنه سيغضّ النظر في تحقيقاته عرفانا منه بجميلها، لكن حسابات حقلهم لم تتطابق مع بيدر تورّط هذه المنظومة بغالبيتها في انفجار المرفأ. وعلى الرغم من رفع الملاحقين قضائيا دعوى كفّ يد القاضي بيطار عن تحقيقات انفجار المرفأ بدعوى «الارتياب»، والتي خسروا فيها، وعلى الرغم رفع من الدعوى ذاتها لمحكمة التمييز التي خسروا فيها أيضا أمام القاضي بيطار، فإن ذلك لم يثنهم عن العمل على إقصائه. بل وصل الأمر إلى حد إطلاق تهديداتٍ ضمنيةٍ وعلنيةٍ على لسان أمين عام حزب الله، حسن نصرالله، لكفّ يده عن هذا ملف المرفأ. ومن يراقب تطوّرات الأمور في ملف انفجار المرفأ يدرك بسهولة أن الهجمة على القاضي طارق بيطار وقبله القاضي فادي صوّان، كما التقاعس والتباطؤ في مباشرة التحقيقات قبلهما، تشير بأصابع الاتهام فعليا إلى من يتهجّمون عليه. بل ربما يفيد بأن لدى القاضي بيطار ما يعرفه وما هو متأكّد منه، سيما أنه يقف هادئا صامدا ثابتا أمام شتّى الاتهامات والتهديدات التي تمارسها رموز منظومة المحاصصة الطائفية الحاكمة والمتحكّمة بالرقاب والعباد في عموم لبنان، بكل طوائفه ومناطقه. اتهامات وصلت إلى حد التلويح بالقبع والإقصاء والحرب الأهلية. وهي اليوم تنفذ تهديداتها بالنار وعنف الشوارع والأحياء وإسقاط الحكومة إن لم تمتثل في إزاحة القاضي طارق بيطار عن تحقيقات انفجار المرفأ. بل وتفضح نفسها وتكشف تورّطها من أعلى هرم في السلطة إلى أدناه بكل ما أوتيت من غطرسة القوة وفجاجة السلوك الإجرامي.
اشتباكات الطيونة والشياح وعين الرمانة ستكون لحظة مفصلية في تاريخ لبنان. هي فرصة أيضا ليتمسّك اللبنانيون واللبنانيات بسلطة القضاء واستقلاليته، وبدولة القانون الذي من غيره لا وجود لشيء يدعى دولة، وذلك بوقوفهم سدّا منيعا لحماية القضاء والقضاة. ليس فقط من أجل تحقيق العدالة من أجل ضحايا انفجار المرفأ، بل من أجل امتلاك مفتاح الخروج من الأزمة الطاحنة التي تهدّد حياتهم ومستقبل أبنائهم ووطنهم. فرصة لنصرة استقلالية القضاء، فهو مفتاح الخروج من الانحطاط الأخلاقي المديد الذي تجلّى بأوجهه الطائفية والعنصرية، ويكاد يمسّ ضمير كل لبناني ولبنانية في مواجهةٍ مع الذات الفردية والجمعية سعياً إلى الخلاص من هذه المنظومة الفاسدة والمفسدة ، وإلا ستحلّ فوضى مرعبة تنشأ على أنقاض كارثة اقتصادية ومالية واجتماعية ومعيشية وأخلاقية، أين منها الحرب الأهلية الماضية. السؤال في لبنان بعد هذه الاشتباكات كبير وكبير جدا. وهو ليس رهنا بالقاضي طارق البيطار، أو الجسم القضائي النزيه والشجاع، بل هو سؤال برسم اللبنانيات واللبنانيين، بكل طوائفهم وفئاتهم وشرائحهم العمرية، لا سيما أن المنظومة السياسية الحاكمة تفضح نفسها وتتخبّط على وقع الفضيحة وانهيار سمعتها وشرعيتها وبلوغها حدود العجز المطلق من قدرتها على الحكم والتسلط.
السؤال بعد هذه الاشتباكات المريبة هو امتحان أخير للإرادة الوطنية المستقلة والتحرّر من الخوف، لأن الجواب عنه مفتاح التغيير والخروج من الهاوية، وإلا فمن بعده الطوفان.

المنظومة السياسية الحاكمة في لبنان تفضح نفسها وتتخبّط على وقع الفضيحة وانهيار سمعتها وشرعيتها

احتجاج أمام قصر العدل في بيروت ضد دعوات إقالة بيطار، 29/ 9/ 2021 (حسام شبارو/ الأناضول)

(كاتبة فلسطينية في بيروت)

عن خميس بيروت

بيار عقيقي

يُمكن أن يُقال الكثير عما جرى في شوارع بيروت، أول من أمس الخميس، في التظاهرة التي دعا إليها حزب الله وحركة أمل لإطاحة المحقق في انفجار مرفأ بيروت، القاضي طارق البيطار. ومن الطبيعي أن موقع الحدث، في منطقة عين الرمانة . الطيونة، مستفزّ لذاكرة جماعية مسكونة بالهواجس والآلام، في مكان عُدّ حدوداً مذهبية بين المسيحيين والمسلمين طوال سني الحرب الأهلية اللبنانية (1975 . 1990)، ولو كان أقلّ شهرة من خط تماسّ عين الرمانة . الشيّاح.
تظاهرة. إطلاق نار. تبادل لإطلاق النار. سقوط ضحايا. انتشار المتفرّج للقوى الأمنية بحجّة عدم القدرة على التحرّك إلا وفقاً لقرار سياسي، دائماً ما يكون غائباً أو معتمداً على مبدأ «التوافقية السياسية». اتهامات عشوائية. تهديدات متبادلة. الشعور بالخوف والإحساس بفائض القوة. ادّعاء المظلومية وتبنّي البطولة. استثمار الدّم والاستثمار في صور الضحايا. التشييع. إطلاق رصاص باسم الحزن. مواقف سياسية دولية متباينة. دعوات اعتيادية إلى ضبط النفس. إعلام غير مهني، يهدف إلى تحميل جهة واحدة كل ما جرى. ولأطراف كل قضية أو حدث إعلام موالٍ أو مناصر لها. مواقف سياسية أقرب إلى إلقاء القصائد من أجل استيعاب اللحظة الأولى، والاعتماد على الزمن لتبريد أحداث 14 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، وأيضاً من أجل إخفاء عجز نظام الدولة وقوانينها. كلها عناصر حضرت يوم الخميس الطويل. لم تزدها حضوراً سوى وسائل التواصل الاجتماعي، الغائب شبه الوحيد عن يوميات حرب لبنان الطاحنة.
لا يجب العودة سوى إلى الأساس: من سمح بإبقاء الذاكرة مثقوبةً في الأحياء المسيحية . المسلمة المتقابلة؟ من سمح بالاستغلال الدائم لهذه النقطة من أجل استخدامها في أي لحظة، لتحقيق مآرب مصلحية تحت اسم «أهداف سياسية؟». لن تجد أسئلةٌ عديدة أجوبة حقيقية وفعلية لها، لأن قانون العفو الصادر في 26 أغسطس/ آب 1991 سمح لأمراء الحرب بعد انتهائها بالنفاذ بأفعالهم، والشعور بأنهم «قومٌ لا يُمسّون». وحاول كل منهم، على طريقته، إسباغ طابع البطولة والعظمة على «إنجازاته» الحربية.
مشهد الأطفال المرعوبين في المدارس هو نفسه عرفته مرتين، في عامي 1989 و1990. لكنني كنت، كأبناء جيلي، أعلم أن هناك حرباً، بسبب التردد الدائم إلى الملاجئ. وهو ما لا يعرفه أطفال الجيل الحالي، ويجب ألا يعرفوه أصلاً. مقتل سيدةٍ في منزلها، مأساة تتكرّر بعد عقود من الاعتقاد بأنها انتهت، وإن دخلت الذاكرة. امرأة لا ذنب لها سوى وقوعها في مجال لإطلاق النار. ولو قُدّر لها سابقاً لكانت تركت البلاد إلى غير رجعة.
ما الذي سيحصل؟ سيستغل كثر، ولأسبابٍ شخصيةٍ وسياسيةٍ وحزبية، كل ما جرى يوم الخميس. وستظهر أقاويل وأخبار كثيرة. وستُرمى الاتهامات جزافاً. وسيعمل الإعلام على تزخيم كل شيء طائفياً وسياسياً. سيشعر اللبنانيون بخوفٍ مرعب. غير القادر على الهجرة سيُصبح مسكوناً بهاجس الأمان. سيقترب أكثر من طائفته، وسيبتعد أكثر عن الطوائف الأخرى. وفي لحظة انتخابية، إن حصلت في 27 مارس/ آذار المقبل، سيختار اليمين المتطرّف في طائفته، مسيحياً كان أم مسلماً. بعد هذه الانتخابات، سيكون الشارع قد هدأ. الماضي زاخرٌ بنماذج مماثلة، من أحداث جامعة بيروت العربية و7 أيار وقبرشمون والشويفات والحدث وسن الفيل، واعتصام وسط بيروت والاغتيالات والتفجيرات وتجميد المسار الدستوري للبلاد، وغيرها. بعد كل هذه الأحداث، حرفياً، يجلس جميع أطرافها على طاولةٍ واحدة. وهو ما سيحصل في لبنان بعد حين. لا عجب، فقد فعلوا ذلك بعد حرب لبنان، وسقوط عشرات آلاف الضحايا، وعدم معرفة مصير 17 ألف مفقود. سيخرج من يقول: «هذه المرّة غير»، لكن التاريخ اللبناني لعين. لا شيء يتغيّر فيه، سوى تزايد غباء بعضهم، وارتفاع عدد مستغلّي الأحداث، والدوس على الذاكرة رغم نقائها ووضوحها.

المسكوت عنه في التفاعلات الدولية الجارية

حسن نافعة

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن تطوراتٍ جديدةٍ يشهدها النظام الدولي في المرحلة الراهنة، خصوصا ما يتصل منها بتفاقم الصراع بين الولايات المتحدة والصين، ما ينذر بحربٍ باردةٍ لن تقلّ ضراوة عن التي اندلعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وامتدّت أكثر من أربعة عقود، ولم تنته إلا بتفكّك الاتحاد السوفييتي وانهياره في بداية تسعينات القرن الماضي. وقد لفتت انتباه المحلّلين مؤشراتٌ عدة، تدلّ على أن الولايات المتحدة بدأت في إعادة ترتيب أوراقها استعدادا للمواجهة المتوقعة مع الصين. من هذه المؤشرات: انسحاب الولايات المتحدة الكامل من أفغانستان، تخفيض حجم قواتها العسكرية الموجودة في منطقة الشرق الأوسط، زيادة أنشطتها وتحرّكاتها العسكرية في منطقة المحيطين، الهندي والهادئ، وفي بحر الصين نفسها، إبرام تحالفات أمنية جديدة مع القوى دولية قريبة جغرافيا من الصين، كأستراليا التي وقعت معها اتفاقية أمنية تضم المملكة المتحدة أيضا (اتفاقية أوكوس AUKUS)، وتوجه واضح نحو تدعيم العلاقة بكل من الهند واليابان. في مقابل هذه التحرّكات الأميركية الموجهة ضد الصين، يبدو واضحا أن الأخيرة تأخذها على محمل الجد، وبدأت تعمل على إعادة ترتيب أوراقها وتحالفاتها الدولية، استعدادا لتلك المواجهة المحتملة، وذلك من خلال العمل، من ناحية، على بناء علاقة استراتيجية صلبة مع روسيا الاتحادية، وتمتين علاقتها، من ناحية أخرى، مع كل الدول المعنية والمرتبطة، بشكل أو بآخر، بمبادرة الحزام والطريق، خصوصا دول العالم الثالث.

إذا صحّت هذه التحليلات، فمعنى ذلك أن النظام الدولي بدأ يدفع دفعا نحو الدخول في عملية استقطابية من نوع جديد، طرفاها هذه المرّة: الولايات المتحدة وحلفاؤها، من ناحية، والصين وحلفاؤها من ناحية أخرى. ومن ثم يتوقع أن تجري التفاعلات الدولية خلال المرحلة المقبلة وفق قاعدة «من ليس معي فهو ضدي». وفي هذه الحالة، قد تجد الدول الأخرى نفسها في وضع لا تُحسد عليه: فإما الانضمام كرها إلى أحد المعسكرين الجديدين المتصارعين، بكل ما يترتب على ذلك من أعباء، نتيجة الصراع المحتوم مع المعسكر الآخر، أو النأي بالنفس بعيدا عن كليهما، بكل ما يترتب على ذلك من احتمالات العزلة، وربما مواجهة الضغوط القادمة من كلا الاتجاهين. ولأن الصراع بين المعسكرين الجديدين يقوم على أسس قومية واقتصادية، وليس عقائدية، سوف يكون من الصعب على الدول غير المنضمّة لأي منهما تشكيل كتلة ثالثة مماثلة لكتلة عدم الانحياز التي هدفت إلى التخفيف من حدّة الصراع بين المعسكرين، الرأسمالي والاشتراكي، وللحيلولة دون تحوّل الحرب الباردة بينهما ساخنة. وإذا صحّ هذا الاستنتاج، يتوقع أن يتسم النظام الدولي في المرحلة المقبلة إما بالاستقطاب الثنائي بين معسكرين كبيرين في حالة تماس أو احتكاك مباشر، في غياب كتلة عازلة، الأمر الذي سيؤدّي، حتما، إلى إدارة العلاقة بينهما، بالاستناد إلى موازين القوى وحدها، وبلا أي مرجعيات قانونية أو أخلاقية أو أيديولوجية، أو الدخول في حالة سيولة وفوضى شاملة، بسبب وجود عدد كبير من الدول الصغيرة والمتوسطة غير الراغبة في الانضمام إلى أي من المعسكرين المتصارعين، وغير القادرة، في الوقت نفسه، على تشكيل قوة ثالثة متجانسة، تعمل على تقليل فرص الاحتكاك بينهما. وفي الحالتين، يتوقع أن تكون المؤسسات الدولية العالمية، وفي مقدمتها منظومة الأمم المتحدة، الخاسر الأكبر من هذا الوضع، وتلك هي القضية المسكوت عنها في كل التفاعلات الجارية على المسرح الدولي في المرحلة الراهنة، ولا يتحدّث عنها أحد. وربما يكون من المفيد هنا ذكر حقائق أساسية متعلقة بطبيعة المؤسسات الدولية التي تأسست في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكثيرا ما يجري تغافلها أو نسيانها، بقصد أو بدونه:

الأولى: التحالف المنتصر في هذه الحرب، وضم الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي اللذين وقفا معا في خندق واحد ضد النازية الألمانية والفاشية الإيطالية والعسكرية اليابانية، هو الذي صاغ القواعد الخاصة بنظام الأمن الجماعي الذي تضمّنه ميثاق الأمم المتحدة، وهي قواعد يفترض أنها ما تزال سارية المفعول، ولم يدخل عليها أي تعديل.

الثانية: انقسام هذا التحالف الذي تشكّل إبّان الحرب إلى معسكرين متصارعين بعدها أضعف نظام الأمن الجماعي وحال دون تطبيقه بالكامل، لكنه لم يؤد إلى انهيار الأمم المتحدة نفسها، ربما بسبب توازن الرعب النووي الذي تحقّق بين المعسكرين، الرأسمالي والاشتراكي، في مرحلة لاحقة.

الثالثة: البنية المؤسسية الحالية للأمم المتحدة، بما في ذلك ما يتعلق منها بنظام الأمن الجماعي. نمت وتطوّرت في ظل ظروف الحرب الباردة وملابساتها، ولم يطرأ عليها أي تغيير، على الرغم من انتهاء الحرب الباردة منذ أكثر من ثلاثين عاما.

الرابعة: لاحت فرص عديدة لتطوير هذه البنية في أكثر من مناسبة، خصوصا إبّان أزمة احتلال الكويت التي لعب فيها مجلس الأمن دورا مختلفا تماما عن الذي لعبه في كل الأزمات السابقة واللاحقة، لكن الولايات المتحدة تعمّدت إجهاض تلك المحاولات، ربما بسبب إصرارها على الانفراد بالهيمنة على النظام الدولي، وتحويل الأمم المتحدة إلى مجرّد أداة قابلة للاستخدام في تحقيق الأهداف والمصالح الأميركية وحدها.

الآن، وبعد تآكل الوزن النسبي للولايات المتحدة في النظام الدولي، واتضاح عجزها التام عن قيادة النظام الدولي في المرحلة الراهنة، خاصة بعد فشل غزوها لكل من أفغانستان والعراق، وهزيمتها العسكرية فيهما، بدأت تلوح في الأفق فرصة جديدة لإصلاح البنية المؤسسية للأمم المتحدة، الأمر الذي يتطلب إجراءاتٍ محدّدة، يمكن تلخيص أهمها على النحو التالي:

أولا: توسيع نطاق العضوية في مجلس الأمن، بما يتناسب مع التوسع الكبير في عضوية الأمم المتحدة، والتي زادت من 50 عند النشأة إلى 193 حاليا، بما في ذلك عضوية الدول الدائمة التي ينبغي أن تعدّل بما يتناسب مع التغير الذي طرأ على موازين القوى العالمية والإقليمية، وكذلك إلغاء حق الفيتو، أو على الأقل إعادة تحديد شروط استخدامه ومجالات هذا الاستخدام، بما يحول دون تمكين دولة واحدة، أو مجموعة صغيرة من الدول المتحالفة، من تعطيل إرادة المجتمع الدولي وشلّها.

ثانيا: إعادة صياغة القواعد والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها الميثاق، لكي تصبح أكثر تحديدا وإحكاما، وبما يحول دون تمكين أي دولةٍ من التهرّب من التزاماتها أو انتهاك الميثاق. من أهم المبادئ والقواعد التي تحتاج إلى كثير من التحديد والتدقيق: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، حق الدفاع الشرعي عن النفس .. إلخ.

ثالثا: زيادة السلطات والصلاحيات الممنوحة لمحكمة العدل الدولية على النحو الذي يمكّنها من الفصل في المنازعات الدولية ذات الأبعاد القانونية، كالمنازعات المتعلقة بالحدود والمياه وغيرها، أي اعتماد مبدأ الاختصاص الإلزامي. وبما يمكّنها أيضا من الفصل في مدى دستورية القرارات الصادرة عن كل أجهزة الأمم المتحدة وفروعها الرئيسية، بما في ذلك مجلس الأمن. رابعا: إعادة تحديد سلطات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وصلاحياته، لتمكينه من التمتع في مجالات اختصاصه، السلطات والصلاحيات نفسها التي يتمتع بها مجلس الأمن في الأمور المتعلقة بتسوية المنازعات السياسية بين الدول، وبما يؤدّي إلى تمكينه من الإشراف الفعلي والفعال على كل المنظمات والوكالات العالمية المتخصّصة.

خامسا: إعادة هيكلة الجهاز الإداري لمنظومة الأمم المتحدة بطريقة تسمح بإزالة مظاهر الترهل والبيروقراطية التي علقت به، وبما يسمح، في الوقت نفسه، بتصحيح العلاقة المؤسسية وتقويتها، وهي التي تربط بين الأمم المتحدة، وكل من المنظمات الإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني العالمي (المنظمات الدولية غير الحكومية).

ومعروفٌ أن المجتمع الدولي اهتم كثيرا بقضة إصلاح منظومة الأمم المتحدة خلال الحقبة الأخيرة من القرن الماضي والحقبة الأولى من القرن الحالي، وتمكّن من بلورة أفكار عديدة لا تخرج كثيرا عن الأفكار الإصلاحية المشار إليها آنفا، غير أن هذا الاهتمام تراخى كثيرا في السنوات الأخيرة. وللأسباب التي سبقت الإشارة إليها أيضا. اليوم، ومع اندفاع الولايات المتحدة نحو إشعال حرب باردة جديدة في مواجهة الصين، تبدو الحاجة ماسّة، أكثر من أي وقت مضى، لإعادة إحياء الاهتمام بهذه القضية المسكوت عنها حاليا، خصوصا وأن الأمم المتحدة ستحتفل، بعد أيام بالعيد الماسي لدخول ميثاقها حيز التنفيذ يوم 24 أكتوبر/ تشرين الأول عام 1946.

بقي أن يُشار هنا إلى أن الأمم المتحدة هي أول منظمة دولية تتمكّن من تحويل حلم العالمية إلى واقع ملموس، فلأول مرة في تاريخ البشرية يصبح لكل دولة من دون استثناء إطار مؤسّسي، تتفاعل من خلاله ومن داخله. ولكن متى تصبح هذه المنظمة اسما على مسمّى، أي منظمة لشعوب وأمم متحدة فعلا، وتتحوّل من ثم إلى إطار مؤسّسي في خدمة الإنسانية كلها، وليس إلى مجرّد أداة في خدمة القوى الطامحة إلى الهيمنة على النظام الدولي، كما هو واقع الحال اليوم؟ تلك هي القضية المسكوت عنها في التفاعلات الدولية البشرية، والتي آن الأوان لإدارة حوار حقيقي وجادّ حولها!

(كاتب وأكاديمي مصري)

> المجتمع الدولي اهتم كثيرا بقضة إصلاح منظومة الأمم المتحدة خلال الحقبة الأخيرة من القرن الماضي والحقبة الأولى من القرن الحالي

> البنية المؤسسية الحالية للأمم المتحدة، بما في ذلك ما يتعلق بنظام الأمن الجماعي. نمت وتطوّرت في ظروف الحرب الباردة

عن صفقة نيوكاسل يونايتد

ماجد عزام

بعد عامين على انطلاق الفكرة، وعام على طرحها بشكل عملي أمام رابطة الدوري الإنكليزي، أجازت الأخيرة صفقة شراء صندوق الاستثمارات العامة السعودي نادي نيوكاسل يونايتد العريق. طوال الوقت، كان النقاش سياسياً بامتياز، أو بالحد الأدنى سياسياً اقتصادياً رياضياً حول الصفقة وخلفياتها ومضامينها وتداعياتها، ما أدى إلى وصولها إلى طاولة لجنة الثقافة والإعلام والرياضة في مجلس العموم البريطاني. ولا شك في أن الحسم كان سياسياً - اقتصادياً - رياضياً أيضاً، تحديداً في ما يتعلق بالعاملين اللذين أعاقا الصفقة، والمتمثلين بتبعية الصندوق الاستثماري مباشرة للحكومة، كما قرصنة حقوق بث قناة بي أن سبورت الرياضية القطرية في الأراضي السعودية، علماً أنها الناقل الرسمي والحصري للدوري الإنكليزي في المنطقة العربية، هذا إضافة طبعاً إلى نقاش موازٍ، إنساني وقانوني وإعلامي جماهيري مفتوح بشأن الصفقة وأهدافها وآفاقها من منظمات حقوق الإنسان في بريطانيا والعالم، على خلفية السجل السيئ للسلطات السعودية في هذا المجال.

بناء على ما سبق، تشكّل رأي عام سياسي ورياضي وقانوني وإعلامي رافض للصفقة، على الرغم من تأييد جماهير نيوكاسل الساحق لها، رغبة منها في انتشال ناديها العريق من الواقع المزري الذي عاشه في حقبة المالك السابق مايك أشلي. ولكن هذا التأييد لم يحل دون عرقلة الصفقة وتجميدها، عبر إعلان الصندوق السعودي رسمياً انسحابه منها لأسباب اقتصادية وإجرائية، كما قال في بيانه في يوليو/ تموز من العام الماضي.

إذن، السبب المركزي الذي أعاق الصفقة كان التخوّف من علاقة الصندوق بالحكومة السعودية أو تبعيته لها بشكل مباشر، وهو ما يمكن تأكيده بالاستناد إلى تصريحات المسؤولين في الصندوق، وفي مقدمتهم رئيسه ياسر الرملان، بمثابة المدير غير التنفيذي للنادي، مع احترام تام وصارم لقواعد ولوائح الرابطة والدوري وكرة القدم والرياضة بشكل عام.

لم يقنع هذا المَخْرج كثيرين طبعاً، كون الصندوق سيادياً وتابعاً للحكومة السعودية، ويرأسه ولي العهد محمد بن سلمان. وكان لافتاً جداً في هذا الصدد حديث مدرّب نادي نيوكاسل الحالي، ستيف بروس، عن تلقيه اتصالاً من السفارة السعودية في لندن، للحضور من أجل التباحث في مستقبل النادي، بعدما بات بروس بمثابة مدرّب انتقالي في ظل مغادرة حتمية، في الشتاء أو في الصيف على أبعد تقدير، لاستقدام أحد كبار مدرّبي أوروبا، بينما تعاطى لاعب مانشستر يونايتد السابق ومدرب نيوكاسل الحالي باحترافية شديدة مع الحدث. وما كان لهذا المَخرج ليمر لولا تجاوز العائق المركزي السياسي والاقتصادي والرياضي الثاني للصفقة، والمتمثل بالنزاع القضائي بين قناة بي أن سبورت القطرية والسلطات السعودية، والذي وصل إلى منظمة التجارة العالمية حول قرصنة السلطات في الرياض حقوق بث القناة الحصرية، كما منعها من العمل في السعودية، على الرغم من أنها الناقل الرسمي والحصري للدوري الإنكليزي في المنطقة العربية بصفقةٍ بلغت مئات ملايين الدولارات. وهذا يعني أن السعودية سعت وعبر ذراعها الاستثماري الرئيسي لشراء نادٍ يلعب في الدوري الإنكليزي، بينما تتغاضى عن قرصنة حقوق بثه الحصري على أراضيها. في الفترة الماضية، تم الإعلان عن التوصل إلى تسوية بين الطرفين، وستعود قناة بي أن سبورت للعمل في السعودية، كما ستتوقف قرصنة بثها وبرامجها ومسابقاتها، مع حديث حتى عن منحها تعويضاً مناسباً عن المرحلة الماضية، خصوصاً بعدما حكمت منظمة التجارة الدولية لصالحها.

إذن؛ لم يكن تعهد الحكومة السعودية بعدم التدخل في إدارة النادي الإنكليزي كافياً، لولا التسوية مع قناة بي أن. سبورت، وجاء ذلك كله معطوفاً أيضاً على الانفتاح والمصالحات والتسويات في المنطقة والعالم، تحديداً في ما يتعلق بإنهاء الحصار العربي الرباعي على قطر، وتعهدات باحترام أكثر لحقوق الإنسان أو على الأقل عدم انتهاكها بشكل فظّ وصريح، كنتاج مباشرة للبيئة الناتجة عن مغادرة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، البيت الأبيض، ومجيء الديموقراطي جو بايدن ووضعه ملف حقوق الإنسان على أجندة علاقاته مع السعودية ودول أخرى. سياسياً واقتصادياً؛ يمكن الحديث أيضاً عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مع المضي في تنفيذ آلية «بريكست»، وحاجة البلاد إلى استقدام استثمارات ضخمة لإنعاش الاقتصاد، خصوصاً في مرحلة التعافي من جائحة كورونا، مع الانتباه إلى أن صفقة شراء «نيوكاسل» كلّفت الصندوق السعودي نصف مليار دولار تقريباً، مع تعهدات وخطط بصرف مئات الملايين، وربما مليارات أخرى لتطوير بناه التحتية، وجلب لاعبين ومدرّبين كباراً لإعادة النادي العريق إلى المنافسة ومنصات التتويج إنكليزياً وأوروبياً. وهذا يفسر تأييد الحكومة البريطانية المستتر، شبه العلني، للصفقة طوال الوقت، لآثارها الاقتصادية الإيجابية، ولعلاقتها الوثيقة السياسية والتجارية مع الحكومة السعودية. ولكن ما كان في وسعها التدخل الفظّ والعلني لتمريرها أمام العوائق الجدّية متعدّدة المستويات التي واجهتها.

في كل الأحوال، مرّت الصفقة سياسياً واقتصادياً ورياضياً، لكن النقاش الإنساني والقانوني والجماهيري والإعلامي مستمرٌّ بشأنها، مع توجس كل أندية الدوري الإنكليزي (19 من أصل 20)، باستثناء «نيوكاسل» طبعاً، من الصفقة، ودعوتها إلى اجتماع عاجل لمناقشة آثارها وتقليص أضرارها، وليس لعرقلتها أو إلغائها بعدما باتت أمراً واقعاً.

وعموماً، جاء أفضل تلخيص أو تعبير عن الصفقة وحجم التناقض بين تأييد جماهير نيوكاسل العارم والمعارضة الواسعة لها خارج أسوار النادي، فقد كتب أسطورة نيوكاسل وإنكلترا اللاعب السابق آلان شيرار، في صحيفة أتليتيك (السبت 9 أكتوبر/ تشرين الأول) حرفياً: «كغيري من المنتمين إلى هذا النادي تلتهمهم مشاعر متناقضة، والسبب سنوات الفشل الذريع الذي تسببت فيه الإدارة السابقة، وفي مقدمتها مايكل أشلي. والكل متحمّس للتغيير والتحول الكلي تحت الإدارة الثرية الجديدة، والمحيط الخارجي، لا سيما ممن لا يشجعون نيوكاسل، لا يمكنهم استيعاب مشاعر جماهير الماكبايس. نحن لم نكن مثل شيفيلد وينزداي، أو غريمنا سندرلاند، ولسنا مثل ديربي كاونتي الآن، نحن نادٍ تاريخي ولم نقع في أزمة حقيقية، ولكن في الوقت نفسه نشعر بأننا نعيش في أزمة. وعلينا التفهم أن العالم ليس مثالياً، وكل ما نأمله فقط أن تعاد الحياة لنادينا عن طريق الملّاك الجدد».

وختم أسطورة نيوكاسل «تضعنا كرة القدم في مواقف صعبة. ويمكن أن تجعل منا منافقين أيضاً. وعلى الرغم من أن أنصار النادي أيدوا بأغلبية ساحقة أن يباع «نيوكاسل» إلى صندوق الاستثمارات السعودي، إلا أن إدارة الفريق لم تستشرهم بشكل حقيقي». «هذه صفقة تم إجراؤها بين ملياردير وبعض المليارديرات الأكثر ثراءً. لم تتم استشارتنا. ولم يكن لدينا خيار. وعلى المعترضين على الصفقة النظر أيضاً إلى الأموال الروسية، والصينية، والإماراتية، في الدوري الإنكليزي، وأنا أريد للنادي أن يمثل مدينتي، وليس نظاماً استبدادياً، لكن يبدو أن الشيء الثاني سيفتح الطريق أمام الأول».

هنا لا بد من الإشارة إلى أن الفرع البريطاني لمنظمة العفو الدولية يعمل فعلاً على حلّ معادلة أو معضلة آلان شيرار، وهو طلب اجتماعاً رسمياً مع رابطة الدوري الإنكليزي لفرض قواعد جديدة لحوكمة كرة القدم، بصفتها رياضة عالمية بحاجة إلى تحديث قواعد الملكية بها لمنع أي متورّطين في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من الشراء في ظل شغف كرة القدم الإنكليزية وبريقها، كون توافق قواعد الملكية مع حقوق الإنسان سيصبّ في مصلحة اللعبة على المدى البعيد.

(كاتب فلسطيني في إسطنبول)

> السبب المركزي الذي أعاق الصفقة كان التخوّف من علاقة الصندوق بالحكومة السعودية أو تبعيته لها بشكل مباشر

> مرّت الصفقة سياسياً واقتصادياً ورياضياً، لكن النقاش الإنساني والقانوني والجماهيري والإعلامي مستمرٌّ بشأنها

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads